لكل قسم لا لزوم جميع ذلك انقسام القسم ولا محذور
في ذلك وبما سمعت استغنيت عما قيل وأطيل بلا
طائل وهو مما لا ينبغي ان يتعلق به نقل تأمل هذا
ثم المراد باللفظ اللفظ الموضوع المغني على ما قيل
على خلاف المراد به فيما سبق حيث قال المقدمة اللفظ
قد يوضع على ما حققته والقرينة على المراد ان التقسيم
باعتبار المدلول الموضع يدل عليه تقسيم القسم الثاني
باعتبار الوضع وما ذكر في آخر التنبيهات وهذه الاعتبار
لا يثبت الا باللفظ الموضوع بل المراد اللفظ المقيد على
ما افيد وذلك ظاهر ويرد على قوله اللفظ مدلوله اما كلي
او مشخص ان المراد بالمدلول اما الموضوع له على ما
قيل فلا يصح مطلقا قوله وبما بعد او نسبة بينهما الا ان يكون
ما وقع بما بسبك وايضا في كلية النسبة وكذا المركب منها فتأمل
وسيتضح لك في تحقيق معنى الحرف ان شاء الله تعالى
ما ذكر من ان وصف مدلول الفعل بالكلية وصف له
بحال جزئه مسامحة فيما لا يلتفت اليه لانه يقابل
المدلول الكلي بهذا المعنى للمدلول المشخص وايضا
لا يصح قوله او حدث لان الموضوع له لبعض المصادر
ليس الحدث فقط بل الحدث مع امر زايد كالغربة و
الضربة للمرة والغربة للنوع ويمكن ان يدفع المرة
بان المقسم هو اللفظ المفرد وما هو المرة لفظ فان احديهما

للحدث والاخرى للعدد وجعل التاء اياها اسما
مسامحة لاشتراك الاحكام بينها وبين الاسم وأما
المدلول الوضعي للاعم فيدخل والمشتقات فيما مدلوله ذات
وفيما مدلوله حدث بل يدخل باسرها الموضوعات
للمشخص في احدهما تامل والاول اي اللفظ الذي مدلوله
كلي مدلوله اما ذات وهذا التقدير كما ذكر اولي من تقدير
اما مدلوله ذات كما قيل لانه محوج الى تقدير مثله في كل
عديل كلمة اما بخلاف هذا التقدير وهذا التقدير اولى
من جعل الاول عبارة عن المدلول كما يستفاد من ظاهر
ما نسب الى سيد المحققين من الحواشي على هذه الرسالة
لانه تاويل للاول قليل الاحتياج لان يقتضيه السوق
حمله على الاول من فيه اللفظ ومحوج كما قيل الى صرف
الضمير عن الظاهر في مواضع من قوله وهو اعم الجنس واخواتها
فهم الذات قد يطلق ويراد به الحقيقة وقد يطلق و
يراد به المستقل بالمفهومية ويقابله الصفة بمعنى عين
المستقل بها وقد يطلق ويراد به ما قام بذاته كما حققه
سيد المحققين في حواشي شرح التلخيص في بحث هل و
ليس المراد هنا القايم بذاته والا يخرج الياض واشباهه عن
تعريف اسم الجنس مع انه اسم الجنس اصلا وابقى واعطه
من التقسيم فيحتمل والمستقل بالمفهومية والا لبطل
التعريف والتقسيم ولا الحقيقة والا لدخل المصدر والمشتق

Copyright © King Saud University